



وزارة التعليم الأمريكية  
مكتب الحقوق المدنية



وزارة العدل الأمريكية  
قسم الحقوق المدنية

## معلومات حول حقوق جميع الأطفال في التسجيل بالمدارس:

### أسئلة وأجوبة للولايات، والمناطق التعليمية ني وبأل او

هدف هذه الأسئلة والأجوبة هو مساعدة الولايات والمناطق التعليمية على الوفاء بالتزاماتها القانونية للتأكد من أن سياساتها وممارساتها بشأن التسجيل<sup>1</sup> في المدارس العامة على المستويين الابتدائي والثانوي لا تميز على أساس العرق أو اللون أو المنشأ الوطني، ولا تعيق أو تثبط مشاركة الطلاب في التسجيل في المدارس الابتدائية والثانوية على أساس وضع الهجرة الفعلي والمتصور لهم أو لأبائهم. وتشجع كل من وزارة العدل ووزارة التعليم الأمريكية الولايات والمناطق التنفيذية بشكل إستباقي لسياسات وممارسات مساندة للتسجيل والتي تخلق بيئة ترحيبية لجميع الطلاب وشاملة لهم.<sup>2</sup>

### التوثيق

س - 1. هل يتوجب على المنطقة التعليمية الاستفسار عن وضع الهجرة أو الجنسية للطلاب أو الأبوبين أو ولي الأمر كوسيلة لإثبات إقامته في المنطقة؟

ج - 1. كلا. ليس للجنسية أو لوضع الهجرة علاقة بإثبات الإقامة في المنطقة، والاستفسار عن ذلك في سياق إثبات الإقامة ليس ضروريًا وقد يؤدي إلى تثبيط عزيمة الطالب أو إعاقته عن التسجيل.

س - 2. هل يُطلب من الطلاب، ما عدا الطلاب المشردين بحسب ما هو منصوص عليه من قبل القانون الفدرالي، بيان الإقامة الحالية في منطقة ما ليتسنى لهم التسجيل في إحدى مدارس المنطقة؟

ج - 2. يمكن للولاية أو المنطقة إثبات متطلبات الإقامة الحقيقية وبالتالي يمكن أن تطلب من جميع الطلاب المستقبليين تقديم إثبات الإقامة، ما عدا المشردين كما هو منصوص عليه في القانون الأمريكي رقم 42، الجزء 11301 وما يليه، الخاص بمساعدة المشردين، ماكّني- فينتو.

س - 3. كيف يمكن للتلاميذ الوفاء بالتزاماتهم للدلالة على إقامتهم في منطقة المدرسة؟

ج - 3. الأنظمة المتعلقة بالاستثمارات الممكن استخدامها لتوثيق الإقامة داخل المنطقة تختلف بين الولايات. تقبل المناطق عادة وثائق مختلفة كدليل على الإقامة، فاتورة هاتف أو فاتورة مياه على سبيل المثال، وثيقة رهن عقاري أو عقد إيجار، إفادة خطية مشفوعة باليمين من أحد الوالدين أو ولي الأمر، وصولات بدفع الإيجار، نسخة من حوالة مالية لدفع الإيجار، أو رسالة من مُستخدم أحد الأبوبين أو ولي الأمر مكتوبة على ورق يحمل ترويسة الشركة.

يجب السماح لأحد الوالدين أو لولي الأمر إثبات الإقامة باستخدام أي من الوسائل البديلة المنصوص عليها في القانون المحلي أو قانون الولاية. لا يمكن للولايات والمناطق تطبيق قوانين مختلفة، أو تطبيق نفس القوانين بطرق مختلفة على الأطفال بناءً على

<sup>1</sup> لأغراض هذا التوجيه، فإن المصطلح "التسجيل" يعني أيضًا التسجيل، القبول في الجامعة، أو الدوام في المدرسة.

<sup>2</sup> أُرقيت وثيقة الأسئلة والأجوبة هذه برسالة الزميل العزيز حول موضوع حق جميع الأطفال بالتسجيل في المدارس، الصادرة في 6 مايو/ أيار 2011. تم تحديث هذه الوثيقة للاجابة عن أسئلة إضافية تم استلامها منذ رسالة الزميل العزيز الصادرة عام 2011.

<sup>3</sup> لأغراض هذا التوجيه، يعني المصطلح "الوالدي" أيضا الوصي أو شخصًا مسؤولًا آخر وفقًا للقانون المحلي أو قانون الولاية.

أساس عرقهم أو عرق آبائهم الفعلي أو المتصور، أو اللون أو المنشأ الوطني، أو الجنسية أو وضع الهجرة، أو أي عنصر آخر غير جائز. يجب معاملة جميع الطلاب بالتساوي.<sup>4</sup>

يجب على المنطقة مراجعة قائمة الوثائق التي يمكن أن يتم استخدامها لإثبات الإقامة للتأكد من أن أية وثائق مطلوبة لا تمنع أو تعيق بشكل غير قانوني أي طالب للدوام في المدرسة إذا كان الطالب أو أبويه أو أولياء أمره أو أولادهم وثائق ثبوتية.

على سبيل المثال، بينما يمكن أن يشمل اختيار المنطقة الهوية الصادرة عن الولاية أو رخصة القيادة الصادرة لأحد الأبوين أو لولي الأمر من ضمن وثائق أخرى لإثبات الإقامة، لا يجوز للمنطقة التعليمية طلب وثيقة كهذه لإثبات الإقامة أو لإغراض أخرى بحيث يمكن لهذا الطلب أن يمنع بشكل غير قانوني الطالب الذي لم يكن أبواه يحملان وثائق للتسجيل في المدرسة.

س - 4. هل يمكن للطالب الذي يكون طفلاً مُشرداً، بما في ذلك طفل مُشرد غير موثق، إثبات الإقامة في منطقة لكي يُسجل في مدرسة المنطقة؟

ج - 4. كلا. حتى لو كان لدى المنطقة متطلبات مشروعة لإثبات الإقامة، يجب عليها استثناء جميع الأطفال والشباب الذين يعتبرون مشردين وفقاً لقانون ماكني- فينتو الفدرالي لمساعدة المشردين. لهؤلاء الأطفال والشباب الحق في التسجيل في المدرسة، حتى لو لم يتمكن أهلهم من إبراز الوثائق التي تكون مطلوبة لإثبات الإقامة.

يحدد قانون ماكني- فينتو المصطلح "الأطفال والشباب المشردين" كما يشمل، جزئياً، "الأطفال والشباب الذين يشاركون أشخاصاً آخرين السكن نتيجة ضياع منازلهم، أو نتيجة مصاعب اقتصادية، أو أسباب مماثلة؛ يعيشون في موتيلات، فنادق، حدائق العربات المقطورة، أو أماكن التخيم نظراً لعدم وجود سكن بديل مناسب؛ يعيشون في ملاجئ طوارئ أو انتقالية؛ أو متروكين في المستشفيات؛ أو بانتظار وضعهم تحت الرعاية البديلة،" وكذلك أطفال عمال الزراعة المهاجرين. توجد معلومات إضافية تختص بقانون ماكني- فينتو لمساعدة المشردين على الموقع

[www.ed.gov/programs/homeless/guidance.pdf](http://www.ed.gov/programs/homeless/guidance.pdf).

س - 5. كيف يمكن للتلاميذ إظهار التزامهم بشروط المدرسة من حيث العمر؟

ج - 5. كما هو الحال بالنسبة لشروط الإقامة، تختلف القوانين بين الولايات والمناطق حول أي من الوثائق يمكن للتلاميذ إبرازها ليبرهنوا على أنهم يستوفون شروط المنطقة أو الولاية التي تحدد الحد الأعلى والأدنى من العمر، وتقبل السلطات القضائية عادة وثائق مختلفة لهذا الغرض. ووفقاً للمنطقة أو الولاية، فيمكن لوثائق بديلة أن تشمل ولكن لا تقتصر على: شهادة دينية، شهادة من مستشفى أو طبيب تبين تاريخ الولادة؛ تدويناً في الكتاب المقدس الخاص بالعائلة؛ سجل تبني؛ إفادة خطية مشفوعة باليمين يؤديها أحد الوالدين أو ولي الأمر؛ شهادة ميلاد، سجلات مدرسة سابقة تم التحقق منها أو أي وثائق أخرى يجيزها القانون. يجب على المناطق التعليمية توعية الوالدين بأية بدائل تكون موجودة كجزء من جهودهم لضمان بيئة ترحيبية وشاملة لجميع الطلاب.

طلبات الوثائق كشهادات الميلاد يجب أن لا تمنع بشكل غير قانوني أو تثبط عزيمة أي طالب مستقبلي من التسجيل والدوام في المدرسة، بما في ذلك الطالب الذي لا يحمل وثائق قانونية أو الذي له أبوان لا يحملان وثائق قانونية، أو طفل أو شاب مشرد كما هو منصوص عليه في قانون ماكني- فينتو الفدرالي لمساعدة المشردين (أنظر س - 4، أعلاه). لا يجوز للمنطقة التعليمية منع أو تثبيط عزيمة أي طالب من الدوام في المدرسة لأن الطالب لا يملك شهادة ميلاد أو لا يحمل سجلات تشير إلى ولادته في مكان أجنبي، مثل شهادة ميلاد أجنبية. ولا يجوز أيضاً أن تميز طلبات الوثائق، أو يكون لها تأثير التمييز، على أساس العرق أو اللون أو المنشأ الوطني. يجب أن يعامل جميع الطلاب بالتساوي أثناء عملية التسجيل.

<sup>4</sup> يمنع التشريع IV في قانون الحقوق المدنية لعام 1964، والذي وضع موضع التنفيذ من قبل وزارة العدل، المنطقة التعليمية من اتخاذ إجراءات تحرم الطلاب من الحماية المتساوية التي تمنحها القوانين. التشريع VI في قانون الحقوق المدنية لعام 1964، والذي وضع موضع التنفيذ من قبل وزارة التعليم، ومن قبل وزارة العدل بعد إحالته من وكالة تمويل فدرالية من خلال التدخل في دعوى قضائية قائمة، يمنع التمييز على أساس العرق أو اللون أو الأصل القومي.

علاوة على ذلك، يجب على المنطقة التعليمية أن لا تستخدم شهادة ميلاد الطالب أو وثائق أخرى يقدمها أحد الأبوين أو ولي الأمر كأساس للاستفسار عن وضع الهجرة الخاص بالطالب، أو وضع أبويه أو أboيها، أو أي أفراد آخرين في العائلة. من المحتمل أن يكون لطلبات كهذه تأثير لا يشجع على تسجيل الطالب أو الطالبة على أساس وضع الهجرة الخاص به أو بها.

س - 6. اذام لو عارض أحد الأبوين تقديم نسخة من شهادة الميلاد الأجنبية للإبن أو الإبنة، خوفاً من أن ذلك قد يؤدي إلى أسئلة حول وضع الهجرة بالنسبة للأبوين أو جنسية الأبوين؟

ج - 6. يتم تشجيع المناطق التعليمية على اتخاذ خطوات استباقية لتوعية الآباء حول حقوق أطفالهم ولإعادة طمأننتهم بأن أطفالهم مرحب بهم في مناطقهم التعليمية. فعلى سبيل المثال، تسمح قوانين الولاية عادة للمنطقة باستخدام وثائق مختلفة لإثبات عمر الطفل. يجب على المنطقة الإعلان بأنها ستستخدم شهادة الميلاد الأجنبية، سجل المعمودية، أو وثائق بديلة بنفس الطريقة التي تستخدم فيها شهادة الميلاد الأمريكية، سجل المعمودية، أو وثيقة بديلة: فقط لإثبات عمر الطفل. وكما تم تأكيده سابقاً، يجب على المنطقة تطبيق قوانينها ومعاييرها لتوثيق العمر أو الإقامة بنفس الطريقة لكل شخص، بغض النظر عن العرق أو اللون أو المنشأ الوطني، الجنسية أو وضع الهجرة. الطفل المولود في بلد أجنبي وغير قادر أو غير راغب في تقديم شهادة ميلاد، يجب أن تكون له نفس الخيارات في التسجيل في المدرسة ويجب أن لا يعامل بأي شكل مختلف عن طفل أمريكي الجنسية لا يملك أو بشكل آخر قد لا يتمكن من إبراز شهادة ميلاد.

س - 7. في ضوء رسالة الزميل العزيز، هل يغبن ي ن اتمتع المناطق عن طلب رقم الضمان الاجتماعي للطالب؟

ج - 7. لا تمنع الحكومة الأمريكية الولايات أو المناطق من تحصيل رقم الضمان الاجتماعي للتلاميذ المستقبليين أو الحاليين. مع ذلك، يجب على الولايات والمناطق التعليمية أن تقرر فيما إذا كان لديها سبباً مسموح به اي نون اق للحصول على هذه المعلومات. إذا اختارت تحصيل أرقام الضمان الاجتماعي، عليها اتخاذ خطوات تضمن خصوصية أرقام الضمان الاجتماعي وأنها تُخزّن بشكل آمن. إضافة إلى ذلك، عليها اتباع القوانين الفدرالية التي تنظم استخدام تلك المعلومات. بموجب القوانين النافذة، على سبيل المثال، إذا طلبت منطقة ما أرقام الضمان الاجتماعي، عليها تبليغ الأفراد أن الإفصاح عنها يكون طوعياً، ويجب عليها شرح الأسس التشريعية أو غيرها وراء طلب الأرقام وكيف ستقوم المنطقة باستخدام الأرقام. /نظر قانون الخصوصية لعام 1974، النشرة إل. رقم 579-93، الجزء 5 و القانون الأمريكي رقم 7 الجزء 552 (ملاحظة)، المتوفر على: [http://www.ssa.gov/OP\\_Home/comp2/F093-579.html](http://www.ssa.gov/OP_Home/comp2/F093-579.html)

وكما توضحه رسالة الزميل العزيز، لا تستطيع المنطقة حرمان الطالب من التسجيل إذا اختار هو أو هي (أو أبويهما أو أولياء أمورهما) عدم تقديم رقم الضمان الاجتماعي الخاص بالطالب.<sup>5</sup> لدى المناطق بدائل عن طلب أرقام الضمان الاجتماعي. على سبيل المثال، إذا سعت المنطقة لأن يحمل الطلاب أرقام هوية، فيمكنها إعطاء كل طالب رقماً يتم اختياره عشوائياً. وبهذه الطريقة، تتجنب الولاية أو المنطقة أي أثر مُثبط قد يتركه طلب أرقام الضمان الاجتماعي على تسجيل الطلاب بسبب العرق أو اللون، المنشأ الوطني أو الجنسية، أو وضع الهجرة.

المنطقة التعليمية التي تفضل طلب أرقام الضمان الاجتماعي، عليها أن توضح في كافة وثائق التسجيل، بما في ذلك الاستمارات، المواقع الإلكترونية، والاتصالات مع أولياء الأمور، أن تقديم رقم الضمان الاجتماعي للطفل أمر طوعي، وأن اختيار عدم تقديم رقم الضمان الاجتماعي لن يمنع الطفل من التسجيل.

س - 8. كيف تستطيع المنطقة التعليمية التفريق بين (أ) المعلومات التي عليها أو يتوجب عليها تحصيلها، و (ب) المعلومات التي لا يجوز تحصيلها لأن ذلك يمكن أن يثبط التسجيل أو الدوام؟

ج - 8. هناك حد أدنى من المعلومات يطلب عادة من المنطقة تحصيله بموجب قانون الولاية ليتمكن أي طالب من التسجيل، كإثبات العمر، سجل التطعيم، والإقامة في المنطقة. على الولاية والمنطقة العمل وفقاً لدستور الولايات المتحدة الأمريكية

<sup>5</sup> بشكل مماثل، لا تستطيع المنطقة التعليمية إنكار حق الطالب في التسجيل إذا اختار أبواه أو أبواها عدم تقديم رقم الضمان الاجتماعي الخاص به أو بها.

والقوانين الفدرالية وقوانين الولاية السارية بما في ذلك التزامهم بعدم التمييز، أو تنفيذ سياسات لها الأثر في التمييز على أساس العرق، اللون، أو المنشأ الوطني. وبالقيام بذلك العمل، يجب على الولايات والمناطق تقييم سياساتها في حال التحديد فيما إذا كانت تقوم بأي عمل يمكن أن يؤدي، ولو عن غير قصد، إلى إحباط عملية تسجيل الأطفال الذين لا يحملون أي وثائق قانونية، كطلب أوراق الهجرة، أو أرقام الضمان الاجتماعي أو رخصة القيادة أو هوية صادرة من الولاية لولي الأمر. يجب تغيير مثل هذه الممارسات والسياسات، عند تحديدها، لإزالة أي أثر يحبط عملية التسجيل.

**س - 9. لأجل تجنب إحباط عملية التسجيل، هل يتوجب على أي منطقة تعليمية تسجيل الطفل الذي يأتي إليها وتطلب الوثائق في وقت لاحق، بعد أن يتم تسجيل الطفل فيها؟**

ج - 9. كما هو مدون أعلاه، يمكن للمناطق التعليمية الطلب من الطلاب المستقبليين فيها أن يقدموا إثباتا على إقامتهم في المنطقة و/ أو بالعمر قبل تسجيلهم، ما عدا إذا كان أي طفل أو شاب يعتبر مشردا بموجب قانون ماكني- فينتو الفدرالي لمساعدة المشردين. ومع ذلك، يجوز أيضا للمناطق أن تختار الانتظار وعدم طلب وثائق إضافية يمكن أن تكون مطلوبة بموجب قوانين الولاية أو القوانين الفدرالية مثل البيانات الديموغرافية للطلاب، إلا بعد أن يكون الطلاب قد تسجلوا. وباختيارها الانتظار لتحصيل معلومات إضافية، قد تؤدي تلك المناطق إلى خلق جو أكثر ترحيبا وشمولا لجميع الطلاب المستقبليين. طلبات الوثائق يجب أن لا تميز أو يكون لها تأثير في التمييز، على أساس العرق أو اللون أو المنشأ الوطني، الجنسية أو وضع الهجرة.

**س - 10. بعد حيازة المعلومات الشخصية الخاصة بالطلاب، هل هناك ظروف يجوز للمدرسة عندها الكشف عن المعلومات من سجلات التعليم بدون موافقة الطالب أو أحد الأبوين أو ولي الأمر؟**

ج - 10. هناك ظروف يجوز عندها للمنطقة التعليمية الكشف عن معلومات من سجلات الطالب، لكن هذه الظروف محدودة ومن غير المحتمل تطبيقها في أغلب الحالات التي تواجهها المناطق التعليمية. يمنع قانون حقوق التعليم والخصوصية للعائلات لعام 1974 (FERPA) عموماً المناطق الدراسية التي تحصل على تمويل فدرالي من وزارة التعليم من كشف معلومات من سجلات التعليم الخاصة بالطلاب والتي لوحدتها أو مشتركة مع معلومات أخرى يمكن أن تحدد هوية الطالب، بدون موافقة خطية من أحد الأبوين أو ولي الأمر أو الطالب (إذا كان عمره 18 عاماً أو رشكاً أو إذا كان ينتظم في مؤسسة تعليم عالي بعد الدراسة الثانوية). الرجاء الرجوع إلى القانون الأمريكي 20 الجزء 1232 ج. هنالك بعض الاستثناءات المحدودة في قانون حقوق التعليم والخصوصية للعائلات لعام 1974 المتعلقة بطلب وجوب الحصول على الموافقة الخطية قبل الكشف عن معلومات تعريف شخصية من سجلات الطالب المدرسية، أنظر قانون اللوائح الفدرالية 34 الجزء 99.31، وكذلك ظروف محدودة ومعدودة يُطلب فيها وفقاً لقوانين الهجرة الفدرالية السماح للمنطقة التعليمية بتوفير معلومات محددة عن تلميذ لكيان حكومي آخر فدرالي أو محلي أو تابع للولاية. واحدة من تلك الظروف تتمثل في حالة إصدار تأشيرة لغير المهاجرين لأحد الطلبة والمحافظة على وضع عدم الهجرة لذلك الطالب—مشروطاً بدوام الطالب في مدرسة معينة. يرجى ملاحظة أنه في تلك الحالة، تكون لدى المنطقة التعليمية معلومات مسبقة عن الطالب والتي يكون الطالب أو الطالبة قد قدماها للمدرسة بغرض الحصول على التأشيرة الأساسية، وبناء عليه لا يكون للمدرسة سبب للمبادرة بطلب معلومات حول وضع الهجرة.

**س - 11. كيف يجب على المنطقة الدراسية التواصل مع الأبوين يود حمل المعرفة باللغة الإنكليزية بشأن متطلبات التسجيل؟**

ج - 11. بالنسبة لأبوين الطالب يود حمل المعرفة باللغة الإنكليزية ن يذلو يسعون تسجيله بالمدرسة، يجب على المنطقة أن توصل المعلومات الأساسية الهامة المتعلقة بالتسجيل بطريقة هادفة - مثلاً، تقوم بترجمة الوثيقة إلى لغات غير الإنكليزية وأن تتوفر لديها وسيلة لإجابة ن يوبأل على الأسئلة - كما هو مُشترط عليه في التشريع VI من قانون الحقوق المدنية لعام 1964، القانون الأمريكي 42 الجزء 2000د، وقانون فرص التعليم المتساوية، القانون الأمريكي 20 الجزء 1703. وإن توفرت، فيمكن أن تشتمل المعلومات الأساسية الهامة على وسائل بديلة لإثبات متطلبات الإقامة وعمر الطالب الذي تسمح بها الولاية. إذا قامت المنطقة بطلب رقم الضمان الاجتماعي، قد تشتمل المعلومات الأساسية الهامة على حقيقة أن المنطقة لا

تستطيع حرمان أي طالب من التسجيل إن اختار الطالب أو الطالبة (أو أبويه، أويها أو أولياء أمرهما) عدم تقديم رقم الضمان الاجتماعي.

### تدابير مساندة إضافية يمكن للولايات أو المناطق اتخاذها

س - 12. ماذا يمكن للمدارس عمله بشكل استباقي لتظهر للأبوين أن أطفالهم مرحب بهم، بغض النظر عن وضع الهجرة الخاص بهم أو جنسيتهم؟

ج - 12. تشجع رسالة الزميل العزيز الولايات والمناطق على مراجعة سياسات التسجيل والممارسات بعناية للتأكد من أنها متساوية مع القانون وليس لديها تأثير يثبط استعداد الأبوين لتسجيل أطفالهم. يجب تصحيح أية مشاكل.

إضافة إلى ذلك، تشجع وزارة التعليم إيكرمالا ووزارة العدل المناطق على أن تكون سبّاقة إلى إبلاغ الأبوين بحقهما في إرسال أطفالهما إلى مدرسة عامة. يمكن للمناطق، على سبيل المثال، أن تقوم بالتواصل مع المجتمعات لإبلاغ الأهالي بأن جميع الطلبة المقيمين في المنطقة مُرحَّبُ بهم للدوام في مدارس المنطقة.

س - 13. هل يتوجب على المناطق توفير التدريب لموظفيها حول كيفية تجنب مخالفة القانون في هذا المجال؟

ج - 13. يُشجع تدريب الموظفين على مستوى المدرسة والمنطقة. في النهاية، تتحمل الولاية والمنطقة المسؤولية القانونية لضمان امتثالها لوائح الفدرالي. تدريب الموظفين يُسهّل عملية الامتثال.

س - 14. ما هو دور وكالات التعليم في الولاية (SEAs) في ضمان عدم استبعاد الطلاب من المدرسة بشكل غير صحيح؟

س - 14. المقصود من رسالة الزميل العزيز الصادرة في 6 مايو/ أيار 2011، والصيغة المنقحة والمعاد إصدارها في 8 مايو/ أيار 2014، هو تذكير كل من المناطق والولايات بالتزاماتها بموجب القانون الفدرالي. كمستفيدة من التمويل الفدرالي، فإن وكالات التعليم في الولاية مسؤولة عن مراقبة الامتثال نيون اوقب عدم التمييز الفدرالية. حيث أن القوانين المتعلقة بالتسجيل بالمدارس، بما فيها متطلبات إثبات العمر والإقامة تختلف من ولاية إلى أخرى، هذا مجال تكون فيه حاجة لأن تقوم وكالات التعليم في الولاية بدور قيادي وذات أثر فعال بشكل خاص. تشجّع وكالات التعليم في الولاية على مراجعة الممارسات والسياسات القائمة ومساعدة مناطقها على فهم أنواع الممارسات التي ستتوافق مع متطلبات الولاية بخصوص التسجيل بالمدارس من دون أن تخالف متطلبات عدم التمييز الدستورية والفدرالية. وبشكل محدد، يجب على وكالات التعليم في الولاية العمل على التأكد من أن ممارسات التسجيل المتبعة في مناطقها التعليمية لا تعيق أو تمنع الطلبة بشكل غير قانوني عن المدرسة، بما في ذلك الطلاب أو آباؤهم الذين لا يحملون وثائق قانونية.